# فعالية السياسة النقدية في علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر 2014_1990

د. دردوري لحسن جامعة محمد خيضر بسكرة

**الملخص:**

إن الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات، وخاصة وجود العجز في ميزان المدفوعات و الميزانية العمومية، دفع إلى اللجوء للهيئات الدولية وادماجه في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي والذي طالب باعادة الاعتبار للسياسة النقدية واعتمادها في حل الاختلالات وسنبرز في هذا البحث كيفية تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات بواسطة أدوات السياسة النقدية في الجزائر بالاضافة إلى تتبع السياسة المنتهجة في فترة الاصلاحات من 1990 إلى غاية 2014 من طرف صندوق النقد الدولي وببرنامج الانعاش الاقتصادي ومحاولة تتبع تطور ميزان المدفوعات الجزائري الذى كان يعاني من عدة اختلالات.

**The summary:**

The difficult circumstances which passed in the Algerian economy during Period the ninety, and especially presence of the failure in balance of payment and the general budget, the resorting to the international organizations afflicted to and merging his in the national economy and that through execution politics of the International Monetary Fund and who returning of the consideration for the monetary politics demanded in and accreditation her in solution of the disturbances and this searching will appear in despotic impact of the monetary politics on balance of payment by means of instruments the monetary politics in Algeria in addition to pursuit of the politics aalmnthjt in period of the reforms from 1990 to purpose 2014 from edge the International Monetary Fund and in program of the economic resuscitation and attempt of pursuit developed balance of payment Algerian who several disturbances were suffering from.

**تمهيد:**

يعد تأثير السياسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي التي لا يزال الجدل قائما حولها، فنتيجة للصدمات الاقتصادية التي شهدها العالم برزت مشاكل تتمثل في الكساد والبطالة، التضخم، الركود التضخمي وغيرها، مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدتها عدة مدارس مختلفة ظهرت خلال فترات زمنية متعاقبة عملت على تشخيص هذه الأزمات وكيفية معالجتها.

واحتلت السياسة النقدية مكانة هامة في تلك الأفكار من حيث تأثيرها على النشاط الاقتصادي، لذلك برزت أهميتها في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية واحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية، وجاء كينز في القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، لتسترجع بعد ذلك السياسة النقدية مكانتها في ظل المدرسة النيوكلاسيكية على يد فريدمان و إزداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر المعاصر لمساهمتها في حل الأزمات النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فالسياسة النقدية تؤدي دورا مهما وفاعلا في تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيولة النقدية والائتمان وبذلك تستطيع السلطات النقدية أن تحقق أهداف حيوية محددة وفق أولويات تقررها المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد فأحيانا تستخدم السلطات النقدية أهداف وسيطة كعرض النقود وأسعار الفائدة للوصول إلى تحقيق أهداف نهائية كاستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، والذي يعتبر من أبرز وأهم الأهداف التي تسعى إليها وذلك لأن الإختلال في ميزان المدفوعات ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي كونه يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف للإقتصاد الوطني في الخارج، ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل.

فالاختلال في ميزان مدفوعات بلد ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية، حيث تلعب السياسة النقدية في معظم الاقتصاديات دورا بالغ الأهمية في معالجة الاختلالات الخارجية، فتستعمل السلطات النقدية السياسة النقدية بهدف التأثير على الجوانب المكونة لأجزاء ميزان المدفوعات.

والجزائر من الدول التي عرفت أوضاعا اقتصادية حادة تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام وإختلال التوازنات الداخلية والخارجية، والعجز عن سداد خدمات الديون فضلاً عن معدلات التضخم العالية، وتبعاً لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عموما وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خصوصا.

**إشكالية البحث:** مما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

– ما هي آليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات بواسطة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014؟

وللاجابة عن هذه الاشكالية قسمنا هذه المداخلة الى المحاور التالية:

- المحور الاول: تطور الكتلة النقدية للفترة (1990-2014)
- المحور الثاني: سير السياسة النقدية في ظل اتفاقيات صندوق النقد الدولي
- المحور الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري في ظل برامج الانعاش الاقتصادي

## المحور الأول: تطور الكتلة النقدية للفترة (1990–2014)

قبل عام 1990 كانت الجزائر تعتمد على القروض المصرفية، بضخ المزيد من الاصدار النقدي عن طريق الخزينة العمومية بدلا من البنك المركزي لإحداث تنمية اقتصادية وهذه السياسة أنتجت وضعا يتسم بالاختلال وعدم التوازن، لأن نمو الكتلة النقدية كان ينمو بنسب أعلى من نمو نسب الناتج الداخلي الخام، لكن بعد عام 1990 تغير الوضع تماما فأصبح التحكم في نمو الكتلة النقدية هدفا أساسيا للسياسة النقدية بما يخدم التوازنات الإقتصادية الكلية وخاصة أن هذه الفترة عرفت ابرام الجزائر العديد من الاتفاقيات مع صندوق النقد والبنك الدوليين وبالأخص فترة (1994-1998) حيث أصبحت السياسة النقدية مراقبة وموجهة في وسائلها وأهدافها من قبل الهيئتين.

ويلاحظ التطور المسجل في نمو الكتلة النقدية من سنة لأخرى فبعدما سجل توسع في نمو الكتلة النقدية M2 من 343 مليار دج في سنة 1990 إلى 625.2 مليار دج في سنة 1993 بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية، بدأ هذا التوسع في الانخفاض في السنوات الأولى من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و خاصة سنوات 1994 و1995 و1996 بسبب إعتماد سياسة نقدية تقشفية، لكن ارتفاع الكتلة النقدية في سنة 1997 إلى 1081.3 مليار دج يعكس زيادة عرض السيولة

المالية في ودائع الأعوان الاقتصاديين في البنوك، وارتفاعها إلى 1592.5 مليار دج في سنة 1998 أي بنسبة نمو47.27% مقارنة بسنة 1997، وقد بلغت الكتلة النقدية 1789.4 مليار دج في سنة 1999 مما يعكس وتيرة نمو بمعدل 12.4% مقارنة بسنة 1998، لتنتقل M2 إلى 2022.5 مليار دج في سنة 2000 و2473.5 مليار دج في سنة 2001 وهذه الزيادة في الكتلة النقدية بنسبة 22.3% في 2001 ناجمة عن التوسع القوي لشبكة الكتلة النقدية التي تتكون من الودائع بالعملة الصعبة ومن الودائع لأجل التي ارتفعت بسبب الإدخار المالي لسوناطراك إضافة إلى ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية وانخفاض الاعتمادات المقدمة للدولة وهذا في سياق اتسم بزيادة ضعيفة في القروض الممنوحة للاقتصاد وفي نهاية المطاف زيادة الكتلة النقدية M2، في 2002 بلغت M2 2901.5 مليار دج بزيادة قدرها 17.3% مقارنة بسنة 2001، بسبب ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية و هذه الوضعية واضحة من خلال العنصر النقدي M1 المشكل لـ M2 وهذا المسار يعتبر مصدر إنشاء العملة النقدية الأقل تضخما، ثم انتقلت M2 إلى 3354.4 مليار دج في سنة 2003 بمعدل نمو 15.6% مقارنة بسنة 2002 نتيجة التراكم المتزايد للإدخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات أو الودائع بالعملة الصعبة ومداخيل الأسر وارتفاع الودائع لأجل بالعملة الوطنية وهي المكون الأساسي لـ M2، ان الارتفاع المسجل في ادخار الأسر كان بفضل تزايد ثقتهم في العملة الوطنية وبالتالي انعكست الأثار الايجابية على استقرار الأسعار، في نهاية 2004 بلغت M2 قيمة 3738 مليار دج كما بلغت M2 في نهاية 2006 قيمة 4933.7 مليار دج، ونلاحظ ارتفاع في الكتلة النقدية في سنة 2008 حيث بلغت 6955.9 ملياردج مقارنة بسنة 2007 والمقدرة ب 5994.6 مليار دج في حين بلغت سنة 2009 7173.1 واستمرت بالارتفاع سنتي 2010 و2011 بقيمة 8162.8 مليار دج و 9929.2 مليار دج على التوالي لتبلغ الكتلة النقدية قيمة 11015.1 مليار دج سنة 2012، كما واصلت منحاها المتصاعد لتبلغ 11941.5 مليار سنة 2013 ثم 13663.9 مليار دج سنة 2014.[1]

**المحور الثاني: سير السياسة النقدية في ظل اتفاقيات صندوق النقد الدولي**

إن الحديث عن مستقبل الاقتصاد الجزائري من وجهة الإجراءات والتدابير يقتضي إجراء تقييم شامل للسياسات الاقتصادية السالفة وللنتائج التي تحققت على المستوى الاقتصادي وكذا الاجتماعي.

ذلك أن هذا التقييم يعد منطلقاً لتحديد مجال وشروط وكيفية الانطلاق وإنعاش الاقتصاد الجزائري وإعادته إلى مسار النمو المتواصل والتنمية المستديمة.

يعد محور إدارة الطلب من المحاور الأساسية في برنامج التكييف التي يعد الجانب النقدي فيها بارزاً، ولذلك سنتناول سيرورة السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري مركزين الحديث عن آثار برامج التكييف على واقع السياسة النقدية بالجزائر.

**أولا: الاستعداد الائتماني الأول "ماي 1989" والثاني "جوان 1991"**

**1- الاستعداد الائتماني الأول "ماي 1989"**: وقعت الجزائر على اتفاقيتين الأولى كانت من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990 و ذلك بسبب العجزفي ميزان المدفوعات،حيث قام الصندوق بتمويل هذا العجز الناتج عن انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات، وذلك بتقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما استفادت الجزائر من تسهيل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وبالمقابل فقد ألزم الصندوق الدولة بضرورة التخلي عن السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر التضخم والعجز الخارجي، وذلك من خلال ضغط الموازنة وتقليل الإنفاق الحكومي وتبني سياسة نقدية صارمة وتخفيض قيمة الدينار ومراجعة دور الدولة في النشاط الإقتصادي.[2]

في سياق تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق، أدخلت تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي في الفترة 1989-1991 وكانت اصلاحات هذا القطاع تهدف الى زيادة الاعتماد على قوى السوق و المنافسة تماشيا مع الاصلاحات الأخرى الموجهة نحو السوق واستجابة لتزايد تعقد الاقتصاد كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزانة الى المؤسسات العامة الى نظام يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد وتخصيصها وتمثلت العناصر الرئيسية لهذا التحول في التحرك نحو استخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على اعتبارات السوق وتحرير أسعار الفائدة و التحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والرأسمالي واعتماد سياسة أكثر مرونة اتجاه سعر الصرف، حيث حدثت نقطة تحول في عام 1990 بعد اصدار قانون التقد والقرض الذي نص على ما يلي:[3]

1- منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية (وقد خضع البنك المركزي لعملية اعادة تنظيم ادارية جعلت في مقدوره أن يضطلع بمسؤوليته الجديدة، وسمي بنك الجزائر).

2- انشاء مجلس النقد والائتمان الذي أصبح بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية.

3- تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الخزانة والنظام المالي.

4- ارساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لامكانية الحصول على الائتمان واعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة بينما أصبحت الأوراق المالية من القطاعين تخضع لنفس معايير الأهلية.

وكنتيجة لهذه التسهيلات بدأت خلال نهاية سنة 1989 بعض الخطوات الدالة على مضي الجزائر نحو اقتصاد السوق مثل تحرير التجارة الخارجية، وإلغاء التخصص المركزي للنقد الأجنبي، تحديد أسعار الفائدة بالاعتماد على ميكانيزم العرض والطلب وتحرير أسعارالسلع وإستقلالية المؤسسات الاقتصادية والبنوك، هذه التسهيلات التي تحصلت عليها الجزائر بموجب هذا الاتفاق نتج عنها ما يلي:[4]

- إرتفاع التضخم إلى 17.9% بعدما كان يساوي 9.3%.
- منح الإستقلالية لخمسة بنوك تجارية.
- إرتفاع في حصة الصادرات بنسبة 19% في نهاية سنة 1989.
- إرتفاع الناتج الداخلي الخام في حدود 2.9% في نهاية 1989 بعدما كان سالبا في نهاية 1988 بنسبة 3.8%.
- تحرير أسعار المنتجات التي تدخل ضمن أسعار مؤشرات الإستهلاك في سنة 1990 بنسبة 40% .

وبصفة عامة فإن النتائج لم تحقق الأهداف التي كانت ترغب السلطات في الوصول إليها بسبب طبيعة الإتفاق كقصر مدة تطبيقه أو الاجراءات والشروط المتضمنة فيه.

**2- الإستعداد الإئتماني الثاني (1991)**: تم الإمضاء عليه في 03 جوان 1991 إلى غاية مارس 1992 ويتعلق بتحقيق الإستقرار الإقتصادي حيث يلتزم الصندوق بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار مقابل مواصلة الإصلاحات والتي تشمل:[5]

- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- تخفيض عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

وتم تقسيم مبلغ القرض إلى 4 أقساط بحيث كل قسط يحدد بمبلغ 75 مليون وحدة سحب خاصة وقد سحبت الجزائر 3 أقساط على النحو التالي : الأول في جوان 1991 ، الثاني في سبتمبر 1991، الثالث في ديسمبر 1991 في حين لم يتم سحب القسط الرابع الذي كان من المفروض سحبه في مارس 1992 وتم تجميده لعدم إحترام حكومة غزالي مضمون رسالة النية المحررة في 27 أفريل 1991 حيث إصطدم تنفيذ هذا البرنامج باضطرابات سياسية حملت الحكومة على تحقيق السلم الإجتماعي وتنظيم الإنتخابات التشريعية الشئ الذي حال دون التطبيق الصارم للبرنامج وحاولت الحكومة التوفيق بين الأمرين من خلال دعم مقتطع مقدم من الميزانية.

والأهداف التي يرمي إليها هذا الاتفاق هي:[6]

- التقليل من تدخل الدولة في توجيه النشاطات الإقتصادية مع ترقية النمو الاقتصادي بتشجيع القطاعين العام والخاص.
- ترشيد الإدخار والإستهلاك بواسطة ضبط أسعار السلع والخدمات إداريا.
- تحرير التجارة الخارجية وتحويل الدينار الجزائري إلى عملات أخرى.
- إصلاح النظام الجبائي والجمركي.
- وضع حدود قصوى على القروض الممنوحة للمؤسسات الإقتصادية.
- سن قانون الشبكة الاجتماعية لامتصاص الغضب الإجتماعي الناتج عن تطبيق هذا الاتفاق.

ضمن هذا الإطار المؤسسي الجديد أدخلت عدد من الاصلاحات الاضافية في عامي 1991-1992 منها فرض حد أقصى على الحجم الكلي لإعادة التمويل من البنك المركزي للبنوك التجارية،

بينما أزيلت الحدود القصوى على ما تقدمه البنوك التجارية من ائتمانات الى بقية الاقتصاد، كما كان الحال بالنسبة لمعدلات اعادة الخصم لقطاعات محددة، أدخل بنك الجزائر نظام البرمجة المالية في عام 1991 ولكن السياسة النقدية استمرت في الاعتماد على أربع أدوات مباشرة:

1- فرض حدود قصوى على الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات وعلى كمية اعادة الخصم من جانب البنوك.

2- فرض حدود قصوى على صافي الائتمان المصرفي المقدم إلى 23 مؤسسة عامة كبيرة تخضع لاعادة الهيكلة المالية.

3- فرض حدود قصوى فرعية على اعادة خصم الائتمان المصرفي المقدم الى هذه المؤسسات.

4- فرض حدود قصوى تقديرية على تدخلات بنك الجزائر في سوق المعاملات النقدية بين البنوك.

حدث تحول كبير في السياسات عام 1992 اذ توقف بنك الجزائر عن فرض حدود قصوى ائتمانية على اقراض البنوك التجارية، وبدأ في الاعتماد تماما على اعادة تمويل الاقتصاد وقام بنك الجزائر بخطوة أخرى في نهاية 1993 عندما شرع في اعادة توجيه جزء كبيرمن اعادة تمويل البنوك التجارية نحو سوق المال وبعيدا عن تسهيل اعادة الخصم وبالرغم من هذه التحسينات ظلت الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية متمثلة في فرض حدود قصوى على امكانية حصول كل بنك على حدة على تسهيلات اعادة الخصم وكذلك عمليات اعادة الشراء المفروضة على كل بنك، وقد اتخذت خطوات مهمة لتوسيع نطاق سوق النقد فيما بين البنوك خلال الفترة 1992-1993 اذ جرى توسيع المشاركة في هذا السوق لكي تشمل أولا المؤسسات المالية غير المصرفية (مثل شركات التأمين) التي سمح لها بأن تقرض أموالها الزائدة، وثانيا أعيد تعريف أداة اعادة الشراء بما يسمح لبنك الجزائر بمرونة أكبر في التدخل.[7]

**ثانيا: التثبيت الهيكلي "أفريل 1994"**: تم هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في 12 أفريل 1994 على برنامج للاستقرار الاقتصادي مؤكد باتفاق ستاند باي لمدة سنة واحدة، من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 والذي قدر بـ 270.70 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، يدرج هذا الاتفاق ضمن برنامج التعديل الهيكلي، بحيث اشترط البنك الدولي على الجزائر عقد اتفاق تثبيت لمدة سنة تطبيقا لمبدأ المشروطية المتقاطعة بين المؤسستين الدوليتين، لايجاد حل جذري لمشكل

المديونية الخارجية من خلال إعادة الجدولة وإعادة الاختلالات إلى حالة التوازن مع صندوق النقد الدولي كخطوة أولى 94-95 قبل الذهاب إلى البنك الدولي لتنفيذ الخطوة الثانية 95-98، ويهدف الاتفاق إلى:[8]

- رفع معدل النمو الاقتصادي إلى 3% سنة 1994 و6 % سنة 1996 بغرض إستيعاب نمو القوة العاملة وخفض معدل البطالة، بحيث تم تسجيل نمو اليد العاملة النشيطة إلى حدود 250000 طلب سنويا.
- العمل على تحقيق تقارب بين معدل التضخم السائد في الجزائر وبين معدل التضخم السائد عند أهم شركاء الجزائر التجاريين.
- خفض عبء التكاليف الإنتقالية للتصحيح الهيكلي للفئات السكانية المتضررة، والمحافظة على القدرة الشرائية للعائلات التي لا تتقاضى رواتب بواسطة تطوير قانون الشبكة الإجتماعية.
- العمل على إرجاع قوة ميزان المدفوعات وتحقيق مستويات كافية من إحتياطي العملات الأجنبية.

**ثالثا: برنامج التعديل الهيكلي"1995-1998"**: هو اتفاق أبرم بين صندوق النقد الدولي والجزائر ومدته 3 سنوات من أفريل 1995 إلى غاية مارس 1998 تحصلت بموجبه الجزائر على قرض قدره 1169.28 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة أي 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق، ويركز هذا البرنامج على إستقرار الاقتصاد الوطني وإنعاشه والاندماج في الاقتصاد العالمي وخوصصة جزء من المؤسسات العمومية والتحول إلى اقتصاد السوق.

ومن أهم الاجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي ما يلي:

- تمويل إعادة هيكلة وإعادة رسملة البنوك التجارية العامة عن طريق عمليات الحقن النقدي وتحويل الديون.
- تنمية سوق المال بفضل إدخال نظام المزايدة لائتمانات بنك الجزائر عام 1995.
- إدخال نظام المزايدة لأذونات الخزينة عام 1995.
- إدخال عمليات السوق المفتوحة عام 1996.

- تطبيق نسبة كفاية رأس مال البنوك بمقدار 4% مع رفعها إلى معيار بنك التسويات الدولية البالغ 8% عام 1996.
- تعزيز القواعد الاحترازية التي تفيد تركيزات المخاطرة وتضع قواعد واضحة لتصنيف القروض والمخططات الاحتياطية لسنة 1995.

أما النتائج المتوصل إليها من هذا الاتفاق فتتمثل فيما يلي:

- الوصول إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مع نادي باريس ونادي لندن ونسبة العجز الكلي للميزانية العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغت سنة 1995 نسبة 1.4%، بينما سنة 1996 فكانت 0.3%.
- تطبيق معدلات فائدة حقيقية موجبة حيث بلغ معدل السيولة سنة 1996 حوالي 35.68% مقابل 39.94% سنة 1995 و52.55% سنة 1993، وانخفاض مستوى التضخم حيث انتقل من 39% سنة 1994 إلى 21.9% سنة 1995، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 4.3% عام 1995 و4.2% عام 1996 وبلغ معدل خدمة المديونية سنة 1995 حوالي 43.8% نسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات بينما وصلت هذه النسبة إلى 63.8% سنة 1996 وارتفاع الائتمان المحلي سنة 1995 إذ سجل 5.3%، في حين سجل 2.8% سنة 1994.[9]

تقترح برامج التعديل الهيكلي سياسة نقدية انكماشية تهدف أساسا الى امتصاص الطلب الداخلي، كما أن تركيز السياسة النقدية يتجه نحو مكافحة التضخم، أي تخفيض وتيرة نموه إلى مستوى مقبول ومراقب حيث يكون هذا المستوى برقم واحد، إلى جانب الرفع من معدلات الفائدة الاسمية بغرض جعل معدلات الفائدة الحقيقية موجبة وبالتالي تشجيع الادخار الوطني، وفي هذا الإطار بقي الهدف الأساسي للسياسة النقدية التي طبقتها السلطات النقدية في الجزائر هو مكافحة التضخم، من أجل تخفيض وتيرة نموه إلى مستوى مقبول، مراقب ومتحكم فيه، أي مستوى برقم واحد، مثل ما هو محقق ومشاهد في الدول التي تتعامل معها الجزائر، وتتميز الوسائل المعتمدة في هذا البرنامج بمزيج من الوسائل الكمية الكيفية والتي تتمثل في: الوسائل الكيفية ،كمواصلة توسيع السوق النقدي عن طريق إدخال تقنية مزادات الخزينة، وانشاء السوق الحر، تحسين تقنية مزادات القروض، أخذ الأمانات ومزادات القروض عن طريق المناقصات، كما تم إدخال نظام لمزادات القروض عن طريق

المناقصات ابتداءا من سنة 1995، وهذا كشكل رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية، وكأداة أساسية غير مباشرة للسياسة النقدية، وترقية مرونة أسعار الفائدة عن طريق إعادة تقييم للهامش البنكي، التحرير الكلي لمعدلات الفائدة البنكية للإقراض، وتحقيق هدف معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة، أما الوسائل الكمية فتتمثل في الاستمرار في تحقيق الهدف الوسيط المتمثل في الحد من نمو الكتلة النقدية بواسطة الهدف التشغيلي الذي يمكن للبنك المركزي التحكم فيه، وهو صافي الأصول الداخلية، بمعنى الاستمرار في تطبيق مجموعة الوسائل المطورة والمستعملة في اطار برنامج الاستقرار الاقتصادي، و قد تم تحديد صافي الأصول الداخلية لبنك الجزائر كهدف وسيط للسياسة النقدية خلال الأعوام 1994-1998 مع تثبيت لأهداف ربع سنوية.

وفيما يلي عرض لحالة ميزان المدفوعات خلال هذا الاتفاق:

**جدول رقم 1: تطور حالة ميزان المدفوعات خلال اتفاق التعديل الهيكلي (1995-1998)**

| التعيين / السنة | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|
| الميزان التجاري (1) | 0.16 | 4.12 | 5.69 | 1.28 |
| الصادرات (تسلم عند ميناء الشحن: فوب) | 10.26 | 13.21 | 13.82 | 10.15 |
| - المحروقات | 9.72 | 12.64 | 13.18 | 9.17 |
| - بضائع أخرى | 0.54 | 0.57 | 0.64 | 0.38 |
| الواردات (تسلم عند ميناء الشحن: فوب) | 10.10 | 9.09 | 8.13 | 8.87 |
| خدمات صافية (2) | 1.33- | 1.40- | 1.08- | 1.50- |
| الدخل الصافي (3) | 2.19- | 2.35- | 2.21- | 2.00- |
| تحويلات صافية (4) | 1.12 | 0.88 | 1.06 | 1.09 |
| رصيد الحساب الجاري (1+2+3+4) | 2.24- | 1.25 | 3.46 | 1.13- |
| رصيد حساب رأس المال وحساب السهو | 4.09- | 3.34- | 2.29- | 0.66- |
| رصيد ميزان المدفوعات | 6.33- | 2.09- | 1.17 | 1.79- |
| خدمات الديون: | 4.424 | 4.281 | 4.465 | 5.180 |
| - رئيسية | 2.474 | 2.025 | 2.345 | 3.202 |
| - فوائد | 1.950 | 2.256 | 2.120 | 1.978 |
| الاحتياطات الإجمالية خارج الذهب | 2.11 | 4.23 | 8.04 | 6.84 |
| سعر الوحدة المصدرة من النفط الخام (سعر البرميل) | 17.58 | 21.69 | 19.49 | 12.97 |

**المصدر**: بنك الجزائر http://bank-of-algeria.dz:03- 04-2014.23.00

نلاحظ من الجدول السابق أن الميزان التجاري أخذ يرتفع رصيده بإشارة موجبة خلال سنوات (1995-1998) مقارنة بسنة 1994، وكان هذا جراء ارتفاع أسعار المحروقات خاصة سنة 1997 التي قدرت ب 13.18 مليار دولار، وفيما يخص الواردات فقد كانت أكبر قيمة لها تقدر بـ 10.10 مليار دولار سنة 1995 بسبب انخفاض سعر صرف الدولار، في حين العجز في ميزان الخدمات بقي مستمر لارتفاع تكاليف نقل المحروقات بينما شهد رصيد التحويلات الصافية خلال هذه السنوات إشارة موجبة، ويبقى رصيد رؤوس الأموال يشكل عبئا على الميزان الكلي برصيده السالب، حيث يبقى ميزان المدفوعات الجزائري رهين ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط وتبقى الصادرات تسيطر عليها المحروقات بنسبة 95%.

**المحور الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري في ظل برامج الانعاش الاقتصادي**

**أولا: برنامج الانعاش الاقتصادي "2001-2004"**: إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من اجل تحقيق التنمية المحلية.

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بهابلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، ومن نتائج هذا البرنامج:[10]

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8% طوال السنوات الخمس بنسبة 6,8% في سنة2003 .
- تراجع في البطالة من 29% إلى 24%.
- إنجاز الآلاف من المنشات القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة، اذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6.8% واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة، وبالمقابل فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999

إلى 911 مليار دج في سنة 2003 المسجلة في مختلف المجالات، وفيما يلي عرض لحالة ميزان المدفوعات من1999 إلى غاية 2003:

**جدول رقم 2: تطور رصيد ميزان المدفوعات الفترة (1999–2003)**

| التعيين / السنوات | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|
| رصيد الميزان الجاري | 02.0 | 93.8 | 06.7 | 36.1 | 90.8 |
| الميزان التجاري | 36.3 | 30.12 | 61.9 | 70.6 | 14.11 |
| الصادرات (فوب) | 32.12 | 65.21 | 09.19 | 71.18 | 46.24 |
| المحروقات | 91.11 | 06.21 | 53.18 | 11.18 | 99.23 |
| أخرى | 41.0 | 59.0 | 56.0 | 60.0 | 47.0 |
| الواردات (فوب) | 96.8 | 35.9 | 48.9 | 01.12 | 32.13 |
| ميزان حساب رأس المال | -40.2 | -36.1 | -87.0 | -71.0 | -31.1 |
| ميزان المدفوعات | -38.2 | 57.7 | 19.6 | 65.3 | 59.7 |

**المصدر**: بنك الجزائر 00.2014.23.04 -03:http://bank-of-algeria.dz

نلاحظ من الجدول أن الاتجاه العام لرصيد الميزان التجاري منذ سنة 1999 هو الارتفاع وخاصة سنة 2000، بينما سجلت سنة 2001 و2002 تناقص في حصيلة الصادرات الجزائرية بسبب تراجع الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط، مما انعكس على الميزان التجاري وعرفت لسنوات التالية 2003 ارتفاعا للأسعار العالمية للنفط ما نتج عنه نمو قيمة الصادرات الأمر الذي أدى إلى وضع إيجابي للميزان التجاري، في حين قد حقق الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الجزائري فائضا طوال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2001 بلغ حجم الفائض المحقق حوالي 9 مليار دولار و7 مليار دولار على التوالي، لينخفض هذا الفائض إلى 4 مليار دولار سنة 2002 ثم 8 مليار دولار سنة 2003، أما حساب رأس المال فقد سجل عجز كبير خلال هذه السنوات و ذلك نتيجة زيادة التدفقات باتجاه الخارج و بالتالي تفاقم المديونية الخارجية.

**ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي "2004–2009"**: الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار 114مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1.216 مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية، لا سيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما

الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في بداية 2009 فقد قدر بـ 9.680 مليار دينار، حوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.[11]

ولقد شكلت الانتخابات الرئاسية لـ 8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو، ولذلك ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع القطاعات.

وعملت الحكومة أيضا على استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني، واستكمال مخططات التهيئة والتعمير عبر الوطن، وكذا العمل على احترام التشريع المتعلق بتهيئة الإقليم، وذلك بغية مضاعفة العرض في مجال أراضي البناء لفائدة الاستثمار في ميادين الترقية العقارية والسياحة وغير ذلك من الإصلاحات، وفيما يلي عرض لحالة ميزان المدفوعات خلال هذا الاتفاق:

**جدول رقم 3: تطور رصيد ميزان المدفوعات الفترة (2004 –2009)**

| التعيين / السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| رصيد الميزان الجاري | 11.12 | 21.18 | 28.95 | 30.59 | 34.45 | 0.41 |
| الميزان التجاري | 14.27 | 26.47 | 34.06 | 34.23 | 40.60 | 7.78 |
| الصادرات (فوب) | 32.22 | 46.33 | 54.74 | 60.59 | 78.59 | 45.18 |
| المحروقات | 31.55 | 45.59 | 53.61 | 59.61 | 77.19 | 44.41 |
| أخرى | 0.66 | 0.74 | 1.13 | 0.98 | 1.40 | 0.77 |
| الواردات (فوب) | 17.95- | 19.86- | 20.68- | 26.35- | 37.99- | 37.40- |
| حساب رأس المال | 1.87- | 4.24- | 11.22- | 1.08- | 2.54 | 3.45 |
| ميزان المدفوعات | 9.25 | 16.94 | 17.73 | 29.53 | 36.99 | 3.86 |

**المصدر**: بنك الجزائر 03- 04-2014.23.00:http://bank-of-algeria.dz

نلاحظ من الجدول أن رصيد الميزان الجاري قد حقق فائضا من سنة 2004 إلى غاية سنة 2008 حيث سجل أكبر قيمة له والتي بلغت 30.59 مليار دولار وهذا يعبر عن وضع ايجابي في حين سجل عجز في سنة 2009 بانخفاض قدره 0.41 مليار دولار، بينما سجل فائضا مستمرا خلال هذه السنوات بالنسبة للصادرات ذلك نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط، أما بالنسبة للواردات

فقد سجل عجزا مستمرا و متزايدا، وعجزا في ميزان حساب رأس المال خلال 2004-2007 طبعا بسبب تفاقم المديونية الخارجية بينما سجل فائض طفيف خلال سنتي 2008 و2009 بقيمة 2.54 مليار دولار و3.45 مليار دولار على التوالي.

**ثالثا: البرنامج الخماسي التكميلي 2010-1014**: برنامج توطيد النمو الاقتصادي، المخطط الخماسي الثاني 2010-2014 بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق المقدر بـ 9.680 مليار دينار.

وقد بررت السلطات العمومية انتهاجها لسياسة الإنعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروثة عن الأزمة الاقتصادية -المالية والسياسية والأمنية- التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، وإذا كان هناك شبه إجماع حول ضرورة الاستثمارات العمومية، واتفاق حول الأهداف العامة المعلنة لسياسة الإنعاش المنتهجة، لا سيما ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي، والتشغيل، والتنمية الشاملة ، فقد طرحت – ولازالت تطرح – عدة تساؤلات حول مدى توافق النتائج المحققة مع تلك الأهداف بعد مرور أكثر من عشر سنوات على بداية تنفيذ مختلف البرامج المذكورة، ومدى قدرة الاقتصاد الوطني لاسيما الجهاز الإنتاجي على الاستجابة للطلب الإضافي الإجمالي الهام والمتزايد الخاص والعمومي، وعن جدوى بعض الاستثمارات العمومية وأولوياتها، مقارنة بكلفها المالية المعتبرة والآثار الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة منها، وعن مدى استدامة تلك السياسة على المديين المتوسط والطويل خاصة في ظل عدم اليقين من ضمان استمرار تمويلها واحتمال حدوث صدمة نفطية معاكسة، كما تطرح أيضا تساؤلات حول مدى الفعالية في استعمال الموارد الموظفة وترشيدها، وبالتالي مدى تحقيق الأهداف المسطرة، وذلك في ظل الاختلالات التي تميز حاليا الجهاز الإداري في الجزائر بمختلف مستوياته وضعف المنظومة الرقابية وعدم قدرتها على التصدي لمختلف الانحرافات في تسيير الأموال العمومية، وغياب التقييم الموضوعي والمنهجي لمختلف البرامج والمشاريع المنجزة[12]، وفيما يلي تتبع للميزان التجاري الجزائري خلال هذا البرنامج:

**جدول رقم 4: تطور رصيد ميزان المدفوعات الفترة (2010–2013)**

| التعيين / السنوات | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|
| رصيد الميزان الجاري | 12.16 | 17.77 | 12.30 |
| الميزان التجاري | 18.20 | 25.96 | 20.17 |
| الصادرات (فوب) | 57.09 | 72.89 | 71.74 |
| المحروقات | 56.12 | 71.66 | 70.58 |
| أخرى | 0.97 | 1.23 | 1.15 |
| الواردات (فوب) | 38.89- | 46.93- | 51.57- |
| ميزان حساب رأس المال | 3.42 | 2.38 | 0.25- |
| ميزان المدفوعات | 15.58 | 20.14 | 12.06 |

**المصدر**: بنك الجزائر http://bank-of-algeria.dz:03- 04-2014.23.00

نلاحظ من خلال الجدول حالة فائض وارتفاع مستمر في رصيد الميزان الجاري بلغت ذروته 17.77 مليار دولار سنة 2011 والصادرات التي تشكل المحروقات الجزء الأكبر منها سجلت فائض حيث كانت أكبر قيمة مسجلة في 2011 أيضا بقيمة 71.66 مليار دولار، بينما سجل عجز متواصل بالنسبة للواردات وذلك بسبب انخفاض الاستثمار وعدم تشجيع قطاع الصناعة، بينما سجل ميزان رأس المال ارتفاع خلال سنتي 2010 و2011 بينما سجل عجز في 2012 بـ 0.25 مليار دولار ثم ارتفع مرة أخرى خلال السداسي الأول لسنة 2013 بقيمة 1.11 مليار دولار.

**النتائج المتوصل إليها:**

1- تعتبرالسياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، فهي تحتل مكانة بارزة وتهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة كيفية وكمية.

2- عند تحديد هدف وحيد للسياسة النقدية كمحاولة كبح التضخم واهمال الأهداف الأخرى فهذا يؤدي إلى اختلال التوازنات الداخلية ويساهم في ظهور مشاكل أخرى كالزيادة في معدلات البطالة.

3- إن سياسة تخفيض العملة قد لا تكون فعالة دائما في معالجة الاختلالات في البلدان النامية وإن كانت فعالة فإنها تؤثر سلبا على الجوانب الأخرى.

4- إن توفر البنك المركزي الجزائري على استقلالية كبيرة يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية، لأنه يكون قادرا على رفض أوامر الحكومة التي يراها غير مناسبة.

5- تكمن فعالية أدوات السياسة النقدية في مسايرتها للتطورات الاقتصادية في الدولة.

6- تعتبر ادوات السياسة النقدية من الاليات الفعالة في علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر خصوصا خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية.

7- لم تظهر فعالية السياسة النقدية خلال الفترة 2000 _2009 وذلك بسبب الفائض الذي يعرفه ميزان المدفوعات.

8- عملت الجزائر جاهدة على تطوير ادوات السياسة النقدية من خلال الاصلاحات التي مست قانون النقد والقرض منذ انشائه.

9- برز الدور الكبير للسياسة النقدية من خلال تمكن البنك المركزي من السيطرة على المستويات المرتفعة للتضخم خلال السنوات الأخيرة.

وبناء على النتائج التي توصلنا إليها، يمكن اقتراح **التوصيات** التالية:

1- لا يجب حصر الاختلال في ميزان المدفوعات بصفة كلية في عدم التوازن بين العرض والطلب والتصحيح لا يقع على عاتق الجانب النقدي وحده كشرط للتوازن الداخلي والخارجي وإنما للسياسة المالية أيضا دور مساعد في المعالجة.

2- يجب إنعاش صادرات الجزائر لكونها تعتمد كليا على الصادرات النفطية فقط وأيضا إنعاش قطاع الخدمات لأنها تؤثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات الجزائري.

3- يجب تفعيل السياسة النقدية التي يسطرها بنك الجزائر من خلال ترسيخ مبدأ استقلالية السلطة النقدية في اتخاذ القرارات واعتماد أدوات الرقابة غير المباشرة والعمل على تطبيق سياسة السوق المفتوحة وذلك بتطوير السوق النقدية.

## المراجع:

[1] بنك الجزائر، التقارير السنوية 1990-2014.

[2] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-"، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص221.

[3] كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص57.

[4] معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص205.

[5] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص190.

[6] Hocine Benissad, "Algerie Restructuration et reformes économiques", (1979- 1993), OPU, alger, 1994, p141.

[7] كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص58.

[8] معيزي قويدر، مرجع سابق، ص209.

[9] شريف عمروش، السياسة النقدية ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص190.

[10] كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 –2009، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 07 جوان، 2010، ص ص204-205.

[11] مسعي محمد، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص147.

[12] مسعي محمد، مرجع سابق، ص ص147-148.